

مدى مساهمة مقومات مهنة المحاسبة في رفع كفاءة المحاسبين لترشيد القرارات الاستثمارية

د. عماد عبد الستار المشكور
الكلية التقنية الإدارية / البصرة

د. جابر حسين المنصوري
الكلية التقنية الإدارية / البصرة

المستخلص:

تناول بحث أربعة من أهم مقومات مهنة المحاسبة وأكثرها تأثيرا في كفاءة المحاسبين متمثلة بـ (الاطار الفكري للمحاسبة، المعايير المحاسبية والرقابية قواعدسلوك وآداب المهنة والتعليم المحاسبي) وتعرض البحث الى دور المنظمات المهنية والتعليمية في تأهيل المحاسبين ومسؤوليتها في تنظيم وتطوير المهنة. وخلص البحث الذي شمل استطلاعاً لفئتين من المحاسبين (المحاسب الأكاديمي والمحاسب المهني) الى مساهمة مقومات مهنة المحاسبة في رفع مستوى كفاءة المحاسبين وتمكنهم من توفير معلومات وملائمة وموثوقية تؤدي الى إعطاء رؤية واضحة للمستفيدين وتجعل قراراتهم أكثر رشداً. وقد أفرزت نتائج البحث مساهمة الاطار الفكري والتعليم المحاسبي في رفع مستوى كفاءة المحاسبين أكثر من المتغيرات الأخرى.

Abstract:

In this paper the authors analysis four of the most important and influent in accountants effectiveness of constitutive in professional of accounting, this four foundation are (Framework concept , Accounting and auditing standers, The base and ethics of the occupation and accounting education). Even more the authors studded the roles of the Professional and educational organizations in the rehabilitation of accountants and its responsibility to organizing and developing the professional. This paper applied two categories of survey to both of (academicals accountant and professional accountant) and the result showed the roles of constitutive of the accounting profession in raising the effectiveness of accountants and enables them to provide Relevance information and Reliability leads to giving a clear view of the beneficiaries and make more accurate decisions. This study Characterized between the framework concept and accounting education interims of raising the effectiveness of accountants more than other variables.

المقدمة

يتعاظم دور المحاسبة في الاقتصاد مع التسارع في التطورات والتغيرات التي أدخلت مفهوم العولمة في القرن السابق، والتي عملت على فتح أبواب الاقتصاد على مصراعيه. أذ يرى البعض أن الدول التي أبحرت في اقتصادها وفتحت أسواقها المحلية أمام الاستثمارات الأجنبية ساهمت بشكل كبير في حل مشاكلها الاقتصادية، وحاولت دول أخرى تجسير الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة اقتصاديا التي أولت اهتمام كبير للاستثمار من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار واللازمة لانتقال رؤوس الأموال من اجل دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها في تلك البلدان.

وتحاول مهنة المحاسبة أن تجد نقطة تلاقي بين هذه التطورات والتغيرات في الاقتصاديات العالمية وبين أهم مقوماتها وأكثرها تأثيرا في اداء وكفاءة المحاسبين (الإطار الفكري، المعايير

المحاسبية والرقابية ، قواعد سلوك وآداب المهنة، التعليم المحاسبي) التي ينبغي أن تعمل بشكل متفاعل ومتربط من اجل رفع أداء وكفاءة المحاسبين وبالتالي إمكانية رفد المستثمرين بمعلومات تكون أكثر وضوحا وعلى درجة من الشفافية تقودهم إلى اتخاذ قرارات رشيدة .

المحور الأول منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً: مشكلة البحث

تتحدد مشكلة البحث في ضعف مستوى اداء وكفاءة المحاسبين الذي انعكس بدوره على اداء مهنة المحاسبة في العراق وعدم ارتقائها الى المستوى المطلوب بالرغم من وجود سعي متواصل من قبل الجهات المسؤولة عنها للارتقاء بها، هذا الضعف أدى الى عدم اعتماد الكثير من مستعملي المعلومات المحاسبية ومنهم المستثمرين على تلك المعلومات في اتخاذ قراراتهم. ان العمل على رفع مستوى أداء وكفاءة المحاسبين من اجل توفير معلومات ذات تأثير ايجابي بمختلف توجهات مستعملي تلك المعلومات ومنهم المستثمرين يتطلب الأمر أن تكون هناك مهنة تعمل على الدفع بهذا الاتجاه، ولا يتم ذلك إلا من خلال تماسك وترابط مقومات هذه المهنة (الإطار الفكري، المعايير المحاسبية والرقابية ، قواعد سلوك وآداب المهنة، التعليم المحاسبي) وإلزام المحاسبين بالعمل وفقاً لها.

ثانياً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى:-

١ - معرفة مدى جاهزية المسؤولين عن مهنة المحاسبة في العراق في العمل على رفع مستوى اداء وكفاءة المحاسبين والتهيؤ في إسناد مختلف القرارات لمستعملي المعلومات.

٢ - الاطلاع على التشكيل والمهام للجهات المسؤولة عن مهنة المحاسبة في العراق وفي الولايات المتحدة الأمريكية.

٣ - محاولة الخروج بنتائج وتوصيات من شأنها تطوير مهنة المحاسبة بالعراق.

ثالثاً: أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من الأهمية التي يتعاطم فيها دور مهنة المحاسبة من خلال تماسك وتفاعل مقوماتها والالتزام بها يعد صمام الأمان للاقتصاد الوطني من جهة ومن جهة أخرى فأن الاستثمار محلياً كان أو أجنبياً الذي يعمل على دفع عملية التنمية الاقتصادية وتطورها بحاجة ماسة إلى معلومات مالية ذات قدرة إخبارية وعلى مستوى من الجودة في المحتوى، وهذه المعلومات يمكن توفيرها من خلال الالتزام بما تتطلبه مقومات مهنة المحاسبة.

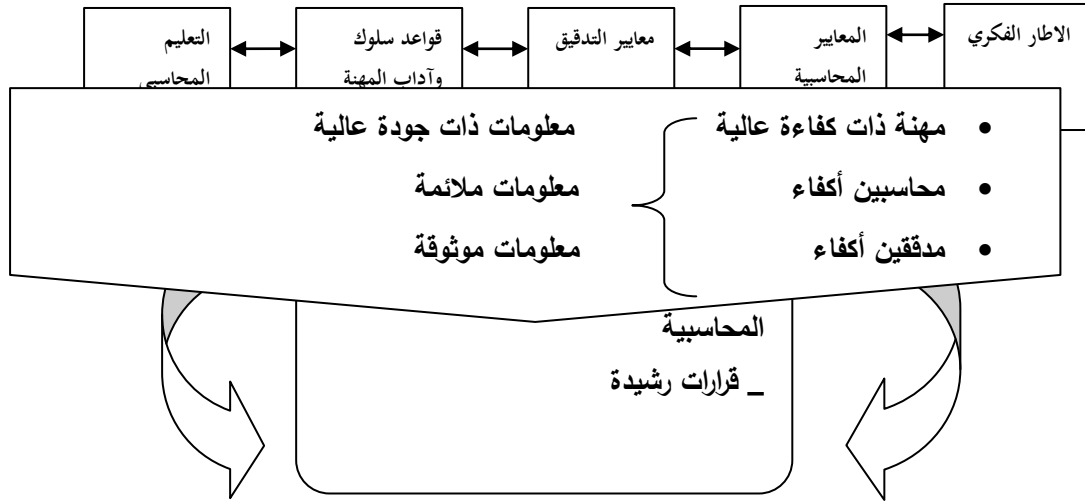
رابعاً: فرضية البحث

يفترض البحث الفرضية الآتية ((ان الالتزام بمقومات مهنة المحاسبة من شأنه ان يسهم في رفع مستوى أداء وكفاءة المحاسبين ويعمل على توفير معلومات تمتاز بالملائمة والموثوقية وتمكن مستعمليها من اتخاذ قرارات رشيدة)) ويمكن أن تصاغ منها الفرضيات الفرعية الآتية:-

١ - يسهم الالتزام بمقومات مهنة المحاسبة في رفع مستوى أداء وكفاءة المحاسبين و في تمكينهم من توفير معلومات تمتاز بالملائمة والموثوقية تعمل على إرشاد (المستعملين) في اتخاذ قراراتهم، من وجهة نظر المحاسبين الأكاديميين.

٢ - يسهم الالتزام بمقومات مهنة المحاسبة في رفع مستوى أداء وكفاءة المحاسبين و في تمكينهم من توفير معلومات تمتاز بالملائمة والموثوقية تعمل على إرشاد (المستعملين) في اتخاذ قراراتهم، من وجهة نظر المدققين ومراقبي الحسابات (المحاسبين المهنيين)

خامسا: أنموذج البحث



سادسا: عينة البحث وأسلوبه

استهدف البحث فئتين من المحاسبين تتمثل الفئة الأولى بالمحاسبين الأكاديميين (تدريسي أقسام المحاسبة في الجامعات العراقية) والفئة الثانية المحاسبين المهنيين في دوائر الدولة والقطاع الخاص. ولغرض التحقق من صحة الفرضيات من عدمها فقد اعتمد الباحثان على تحليل إجابات عينة البحث بالاعتماد على برنامج (SPSS) في إيجاد الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة البحث.

سابعا: بعض الدراسات السابقة

١ - دراسة القشي والعبادي ٢٠٠٧ (١) بعنوان (اثر تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر)

فرضت هذه الدراسة على ان الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية المسجلة في سوق عمان للأوراق المالية يؤدي إلى المزيد من الاستقطاب للاستثمارات الأجنبية، وقد تعرضت الدراسة إلى حاجة الحكومة الأردنية إلى الاستثمارات الأجنبية لحل مشاكلها الاقتصادية، كما واستعرضت قدرت الدولة الاقتصادية على جلب الاستثمار. واعتمدت منهجية المقابلات واستمارة الاستبانة، وقد اتفقت عينة الدراسة على أن الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية يسهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي.

٢ -دراسة زيود وآخرون ٢٠٠٧ (٢)بعنوان (دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرارات الاستثمار)

انطلقت هذه الدراسة من مشكلة مفادها أن هناك تفاوتاً كبيراً في درجة الوعي بين المستثمرين في سوق الأسهم للبلدان المتقدمة والمستثمرين في سوق الأسهم للبلدان النامية، ويعود السبب إلى الكمية الهائلة من المعلومات التي تتوفر للمستثمرين في البلدان المتقدمة نتيجة لقوة مهنة المحاسبة والمراجعة في تلك البلدان وإخفاق وعدم تنظيم المهنة وعدم وجود معايير للإفصاح في البلدان النامية. وقد خلصت الدراسة إلى أن زيادة الإفصاح في التقارير المالية والتنظيم الصحيح للمهنة يؤدي إلى الرشد في القرارات الاستثمارية

٣ -دراسة Miller et al 2004 (3) (Accounting choice, Home Bias, and US

Investment in non US Firm

اختبرت هذه الدراسة العلاقة بين خيارات الطرق المحاسبية والاستثمار عن طريق مستثمري المؤسسات الأمريكية لمجموعة المنشآت غير الأمريكية. وقد وجدت هذه الدراسة ان المنشآت قد وظفت الطرق المحاسبية(المحاسبة عن شهرة المحل، المحاسبة عن الموجودات غير الملموسة، المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل) بالتناغم مع المعايير المحاسبية الأمريكية والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً. كما أوضحت الدراسة بأن خيارات الطرق المحاسبية لها تأثير في قرارات الاستثمار.

٤-دراسة موسى (عبد الشكور عبد الرحمن موسى) (4) ٢٠٠٥ بعنوان أهمية البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقات الإنتاجية.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أهمية دور البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية التي يتم تنظيمها وفقاً للمعايير المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار ومدى الاعتماد على البيانات والمعلومات المحاسبية المناسبة والملائمة في مراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية في الطاقة الإنتاجية للمشروعات الاستثمارية. كما إن هذه الدراسة أكدت على أن استخدام الطرق والأساليب العلمية وتطوير المعايير المحاسبية يؤثر على كفاءة عملية التقويم المالي للمشروعات الاستثمارية. وقد أوصت الدراسة على ضرورة عقد دورات وندوات بصفة دورية لرجال الأعمال والمستثمرين والعاملين في مجال المحاسبة والمراجعة والباحثانين الاقتصاديين وذلك لتوضيح أهمية البيانات المحاسبية في ظهور الأفكار الاستثمارية.

تناولت الدراسات أعلاه أهمية ودور المعايير المحاسبية في استخراج قوائم مالية تسهم بشكل فاعل في عملية ترشيد وصنع القرارات الاستثمارية، بينما تتناول الدراسة الحالية مساهمة مقومات مهنة المحاسبة والمعايير المحاسبية جزء من تلك المقومات في رفع مستوى كفاءة المحاسبين لإعطاء رؤية واضحة للمستثمرين والمساهمة في عملية صنع القرار الاستثماري

المحور الثاني: مقومات مهنة المحاسبة وتأثيرها في أداء المحاسبين

أولاً: مقومات مهنة المحاسبة

١_ الإطار الفكري للمحاسبة

ينظر إلى الإطار الفكري للمحاسبة بأنه يمثل نظاماً متكاملًا من الأهداف والأولويات المتسقة والتي يتم بموجبها إعداد معايير متناسقة لوصف طبيعة ومهام ومحددات المحاسبة. فضلا عن ذلك فإن إعدادها يتم في شكل مجموعة من الافتراضات والمفاهيم والمبادئ التي تمثل إطاراً فكرياً مرجعياً يمكن من خلاله تقييم الممارسة المحاسبية، واستخدامه مرشداً في تطوير التطبيقات المحاسبية، وتحديد السياسات والطرق المحاسبية الواجبة التطبيق للقياس والإفصاح عن بنود القوائم المالية. ووفقاً لوجهة نظر مجلس معايير المحاسبة المالية فإن أهمية وجود إطار فكري للمحاسبة تعود للاعتبارات التالية (5):

١ - أن وجود هيكل من الأهداف والمفاهيم المحاسبية يمكن من إعداد معايير وإجراءات محاسبية متناسقة.

٢ - أنه يساعد على إيجاد الحلول العملية للمشاكل التطبيقية المستحدثة التي تواجه المحاسب.

٣ - يؤدي إلى زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية في موضوعية المعلومات الواردة بالقوائم المالية، وزيادة المقدرة على تفسيرها وتحليلها.

٤ - يؤدي إلى إمكانية المقارنة بين القوائم المالية للمنشآت المختلفة، ما دامت تعد وفقاً لمعايير وأسس متماثلة متعارف عليها.

ويجمع المنظرين في الفكر المحاسبي أن الإطار الفكري للمحاسبة يتكون من ثلاث مستويات تتمثل بالآتي:

الأول: يتمثل بالأهداف الأساسية للمحاسبة، ويختص بتحديد ماهية وأهداف وأغراض المحاسبة.

الثاني: يتمثل بالمفاهيم الأساسية للمحاسبة، ويهتم بتحديد خصائص المعلومات المحاسبية، والتعريفات اللاسيما بعناصر القوائم المالية.

الثالث: يتمثل بمفاهيم القياس والتحقق، وتشمل كل من الفروض والمبادئ المحاسبية، وكذلك القيود المفروضة على الممارسة المحاسبية.

٢_ المعايير المحاسبية

عرفت الأدبيات المحاسبية المعيار المحاسبي بأنه مقياس أو نموذج أو مبدأ أساسي يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة لتحديد وقياس وعرض والإفصاح عن عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف في المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، ويرتبط المعيار المحاسبي عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية مثل معيار الأصول الثابتة أو نتائج أعمالها مثل معيار الإيرادات أو بنوع معين من أنواع العمليات مثل معيار الاستثمار في الأوراق المالية أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة.

وتقوم لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتي تعنت فيما بعد إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) على تطوير معايير محاسبة دولية تصلح لأغلب دول العالم لغرض تحقيق الأهداف التالية(6):-

١ - إعداد معايير تتمتع بجودة عالية وقابلة للفهم والتطبيق لإعداد قوائم مالية بشكل يساعد متبنيها في أسواق رأس المال العالمية، (لغة عالمية موحدة)

٢ - إعداد معايير محاسبية تصلح للتطبيق في اغلب دول العالم والتي من خلال يتم إعداد قوائم مالية تتمتع بشفافية عالية يمكن الوثوق بها وتكون ملائمة لمستخدميها.

٣ معايير التدقيق

نظرا لأهمية القوائم المالية بعدها احدى المصادر الرئيسية التي يعتمد عليها في عملية صنع القرار لا سيما القرارات الاستثمارية، لذا يتوجب إعداد هذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي المهم في عملية اتخاذ القرار إذ أن أي تضليل في المعلومات المتضمنة في هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير في قرار الاستثمار الذي يعد من القرارات المهمة والخطيرة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية، لذا فإن الأمر استوجب ان تكون القوائم المالية قد تم إعدادها وفقا لمعايير محاسبية أما محلية او عالمية ولكي يتم إضفاء درجة من الثقة على هذه المعلومات فإنها تقترب باسم مراقب حسابات من خلال التقرير المرفق مع القوائم المالية، ولكي يتأكد المدقق بأن مستوى أداءه المهني يتفق مع مستويات الاداء المقبولة فلا بد من استرشاده بمجموعة من المعايير التي تعد بمثابة المفاهيم الأساسية للتدقيق. وتبرز أهمية معايير التدقيق من خلال تبنيها للأهداف العامة لكل مدقق مستقل وتعد بمثابة مقاييس للحكم على جودة أدائه، ولكي لا يكون هناك تفاوت في تقارير المدققين فقد وضعت المنظمات المهنية معايير محددة لمهنة التدقيق تعبر عن درجة الجودة المطلوبة من المدقق في أداءه لمختلف أعماله قبل إقدامه على أداء الرأي (7)

٤ قواعد سلوك وآداب المهنة

تعد قواعد سلوك وآداب المهنة بأنها مجموعة من المبادئ التي تمثل القيم الأخلاقية والتي تعتبر بمثابة مقاييس مثالية للسلوك المهني، ومجموعة قواعد تمثل الصفات السلوكية التي يتعين على العضو التحلي بها عند ممارسة أعماله وعند تعامله مع زملاء المهنة والعملاء. وعليه فإن قواعد السلوك المهني تنقسم الى مجموعتين هما المبادئ والقواعد وتمثل المبادئ الإطار العام الذي يحكم القواعد، وترتكز هذه المبادئ والقواعد السلوكية على مجموعة من القيم الأخلاقية مثل النزاهة والموضوعية والاستقلالية والتفاني في اداء العمل وعدم كتمان الحق او تحريفه من اجل منافع شخصية. ويعد الالتزام بهذه القواعد اعتراف مهنة المحاسبة بمسؤولياتها اتجاه المجتمع ومختلف مستخدمي المعلومات والزملاء، وقبولهم بهذه القواعد من شأنه رفع مستوى المهنة واكتساب ثقة المجتمع(8). وترتبط قواعد السلوك المهني بعلاقة ارتباط مع معايير التدقيق المهنية ويكمل احدهما الآخر، فما يرد إجمالاً في معايير التدقيق مثل موضوع الاستقلال تضع له قواعد وسلوك وآداب المهنة أحكاماً تفصيلية.

ثانيا : دور المؤسسات في تطوير مهنة المحاسبة

تتطلب عملية مواكبة التقدم بالتخطيط التنموي ونقل الاقتصاد إلى حالة أفضل مما هو عليه ان يكون هناك تغيير وتطوير في جوانب متعددة منها تطوير المهن للميادين كافة سواء الإنتاجية أو الإدارية وغيرها. وتعد مهنة المحاسبة من المهن التي لها دور وأهمية في تطوير اقتصاديات المجتمعات، وتحرص هذه المهنة على تطوير ورفع مستوى الكفاءة والممارسة والسلوك المهني لأعضائها بعدهم الجهة التي تعمل على تزويد جميع الأطراف بما فيهم المستثمرين بالمعلومات اللازمة والساندة لاتخاذ القرارات. فكلما كانت هذه المهنة متطورة وفعالة ساهمت بشكل مؤثر في تحقيق عملية التنمية من خلال ما تقدمه من معلومات ملائمة وموضوعية يمكن التعويل عليها.

ويزخر الأدب المحاسبي بالعديد من الدراسات التي تناولت موضوع تطوير مهنة المحاسبة، وقد سلكت هذه الدراسات قنوات متعددة بغية الوصول إلى كوادر مهنية ترتقي بالأداء المحاسبي نحو أعلى المستويات، فالبعض ركز على تطوير المهنة من خلال استخدام المعايير المحاسبية والرقابية الدولية بغية رفع كفاءة أداء المحاسبين، والبعض الآخر اعتقدوا أن التطوير يتم من خلال نقل التقنيات المحاسبية عبر قنوات ووكالات مثل الشركات المتعددة الجنسية والوكالات الدولية (٩) وبالتالي زيادة خبرة المحاسبين، في حين يرى آخرون ان تطوير مهنة المحاسبة يتم من خلال مؤسسات التعليم المحاسبي وبتجاهين. الأول لتطوير مهنة المحاسبة يتم من العملية التعليمية ووضع معايير لقبول الطلبة في أقسام المحاسبة بالجامعة ويصاحب ذلك تطوير مناهج التعليم المحاسبي، وينظر أصحاب هذا الرأي إلى ان تطوير العملية التعليمية ووسائلها ينتج عنه الحصول على مخرجات مؤهلة علميا وعمليا. أما الآخر فقد جاء لتفسير دور المحاسب في النشاط الاقتصادي ودوره في المجتمع، وبالتالي فأن أصحاب هذا الرأي يرون انه لابد من عملية إعادة تقييم لهذه المهنة والبحث في مقوماتها، وقد نشطت الجمعيات والاتحادات المهنة المحاسبية في هذا المجال لإبراز أهمية مقومات المهنة في رفع كفاءة أداء المحاسبين.

١ دور التعليم المحاسبي في تأهيل المحاسبين

تعد مؤسسات التعليم في مقدمة الجهات المسؤولة عن إعداد محاسبين مؤهلين بالمهارات العلمية والعملية التي تمكنهم من مزاولة المهنة، وذلك من خلال ما ينبغي ان تكون عليه في وضعها وتبنيها ومواكبتها لأساليب التعليم المبنية على الكفاءة في الإعداد المهني، أي تلك التي تركز على إكساب المتعلم القدرات والمهارات المهنية (١٠) كما يتطلب الأمر من هذه المؤسسات الانتقال من الأسلوب التقليدي في التعليم إلى أسلوب نقل المهارات والتي دعت المنظمات المهنية وأبرزها الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى ضرورة التحرك ضمن هذا الاتجاه بمعنى أن المهارات التي يتم تطويرها خلال المراحل التعليمية المختلفة، يمكن أن تفيد مكتسبها عند انتقاله إلى مرحلة العمل، وبالتالي فإن هذا المفهوم يمكن من معرفة المهارات المطلوبة في العمل، ثم يصار إلى دمجها في البرامج التعليمية، فضلا عن أن هذه المهارات المطورة بعد ذلك عمليا يمكن أن ينقلها المحاسب عند انتقاله بين بيئات العمل المختلفة. وضمن هذا المنظور فقد كتب العديد من الباحثين في مجال المحاسبة في كيفية تطوير المهنة، فمن وجهة نظر (Scoot1970) (١١) الذي يعد أول من تناول موضوع تطوير مهنة المحاسبة في الدول النامية فإنه يرى ان الأمر يتطلب تطوير المعلومات المحاسبية لكي

تلبى متطلبات مستخدمي التقارير المحاسبية الداخليين والخارجيين للشركات العامة واللا سيما من جهة، أما الجهة الأخرى فأنها تتمثل بمجموعة التشريعات والقوانين التي تنظم عمل المحاسبة، وان هذا يأتي من خلال وجود منهج مدروس مبني على معايير للتعليم المحاسبي. فيما ذهب آخرون (١٢) الى ان تطوير مهنة المحاسبة باعتماد منهج النظم يتم من خلال تغيير مناهج التعليم المحاسبي على ان يتم تقسيم المحاسبة وفقا للعناصر التالية (وظيفة المحاسبة في القطاع الخاص، مهنة المحاسبة المحلية، وظيفة المحاسبة في المؤسسات التعليمية، والمحاسبة في القطاع الحكومي). فيما قام كل من (Smith&Usry1989) (١٣) بمسح وتحليل التغيرات في التعليم المحاسبي لـ ٢٥ سنة التي سبقت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية وقد تم اعتماد تسعة مواد تدرس في أقسام المحاسبة مقابل اثنتا عشر سمة تتعلق بمهنة المحاسبة، وقد اظهر المسح والتحليل الى وجوب إحداث التغييرات في مناهج التعليم المحاسبي، وعلى ضرورة إدخال النواحي السلوكية والأخلاقية ضمن مفردات مناهج التعليم المحاسبي.

وعليه فان تطوير مهنة المحاسبة يتطلب أبراز دور المحاسبة في تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع إطار عام لتطوير المحاسبة بما يتلاءم ومتطلبات ظروف البيئة الاقتصادية والاجتماعية، كذلك يتطلب الأمر تطورا متزامنا لعناصر النظام المحاسبي كافة (التعليم المحاسبي، مهنة المحاسبة، محاسبة قطاع الأعمال، المحاسبة الحكومية، المحاسبة القومية) وان تكون خطة التطوير مبنية على مدخل النظم، على ان يمر إطار التطوير للمهنة بثلاث مراحل (إنشاء مراكز لتطوير المحاسبة، تشخيص المشاكل المحاسبية ووصف الإجراءات اللازمة من خلال تحسين التعليم والتدريب المحاسبي، تحسين نوعية الخدمات المحاسبية المهنية)(١٤).

تأسيسا على ما ورد أعلاه فأن الجامعات تعد المسؤول الأول عن التعليم في مجال المحاسبة ويتوجب عليها بناء خططها وبرامجها على النحو الذي يزود الطالب بالمعارف والمعلومات الأساسية وبما تساير مع ما يستجد من تطور على فروع المعرفة المختلفة مع مراعاة متطلبات المجتمع وسوق العمل، ولما كان الحصول على شهادة جامعية فقط لا يكفي لممارسة المهنة، وإنما يجب أن يكتسب المحاسب الخبرة اللازمة قبل قيامه بالممارسة العملية، لذا ينبغي على الجهات المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة ضرورة حصول طالبي مزاولة المهنة على تدريب مهني لمدة زمنية معينة لضمان اكتساب الخبرة التي تمكنهم من ممارسة المهنة على الوجه الملائم. وعليه لا بد ان ينقل هذا الموضوع الى المنظمات والهيئات المهنية التي تشرف على المهنة وذلك بتقديمها الدراسات والبرامج التدريبية والتوصيات الهادفة إلى تطوير الأداء المهني للمحاسبين. ويمثل الجدول التالي أهم البحوث التي تناولت تطوير المهنة والإلية المعتمدة في عملية التطوير.

جدول رقم (1) آلية تطوير المهنة

الهدف	الإلية المعتمدة للتطوير	اسم الباحثان	ت
الارتقاء بأداء المحاسبين	١- إنشاء مراكز لتطوير المحاسبة ٢- تشخيص المشاكل المحاسبية ٣- وصف الإجراءات اللازمة للتطوير ٤- تحسين التعليم والتدريب المحاسبي	ألرحيلي ١٩٩٧	١
تطوير مهنة المحاسبة	نقل التقنيات المحاسبية عبر الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات المهنية	Sterling2001	-٢
تطوير المهنة	-دراسات وبحوث لتحديد احتياجات المهنة -تحديد دور المهنة في عملية التطوير الاقتصادي -أيجاد إطار لتطوير المهنة - تدريب المحاسبين لرفع المهارات الشخصية	Perera 1989(15)	3
محاسب كفاء	١- وضع معايير للقبول في أقسام المحاسبة. ٢- تغيير وتحديث مناهج التعليم المحاسبي ٣- اعتماد منهج النظم في التغيير ٤- إدخال النواحي السلوكية والأخلاقية في التعليم المحاسبي	Holzer&chandler1981(0),الرجبي ١٩٩٤، هاتف ٢٠٠٠، Boer2000(16)	4
تطوير المحاسبين	معايير التعليم المحاسبي IES1 متطلبات الدخول في برنامج تعليم المحاسبة المهنية Entry Requirements to A Program Of Professional Accounting Education IES2 محتوى برامج تعليم المحاسبة المهنية ContentOfProfessional Accounting Education Program IES3 المهارات المهنية Professional Skills IES4 القيم والأخلاق والسلوك المهني, Professional Values, Ethics and Attitude IES5 متطلبات الخبرة العملية PracticalExperienceRequirements IES6 تقويم الكفاءة والقدرات المهنية CapabilitiesandAssessmentofProfessional Competence	الاتحاد الدولي للمحاسبين ٢٠٠٣	

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على الأدبيات المذكورة في اعلاه

٢ - دور المنظمات المهنية في تأهيل المحاسبين

يعد الاهتمام بالمحاسب وتأهيله ورفع كفاءته من الأمور الأساسية اللازمة لتطوير أداء مهنة المحاسبة، لذا يتطلب الأمر من الهيئات المهنية والتشريعية ان تعتمد توافر الحد الأدنى من التأهيل العلمي والعملية للمحاسب، فالمحاسب يجب أن يكون معداً الإعداد الكافي العلمي والعملية حتى يمكنه القيام بدوره وأداء عمله بطريقة كفوءة وفعالة، وقد

ساهمت العديد من المنظمات المهنية العالمية بشكل فعال في تطور المحاسبة كالجمعية الأمريكية (AAA) والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ومجلس قواعد ومعايير المحاسبة المالية (FASB) في الولايات المتحدة الأمريكية، ومعاهد المحاسبين القانونيين في كل من انكلترا وكندا و استراليا والتي تعمل جميعا على تطوير مهنة المحاسبة وذلك من خلال البحوث والدراسات و تقديم توصيات ووضع المبادئ المحاسبية التي مكنت هذه المهنة من مسابرة التطور الاقتصادي، وخدمة إدارة الوحدات الاقتصادية والمستثمرين والمجتمع. كما ساعدت هذه المنظمات على حل الكثير من المشاكل المحاسبية الإجرائية من خلال وضع قواعد ثابتة وأسس موحدة لقياس مستوى اداء الشركات وعرض البيانات اللا سيما بها على الجمهور. وفي العراق فان الجهة المسؤولة عن رفع المستوى المهني للمحاسبين والمدققين يقع على عاتق نقابة المحاسبين والمدققين التي أسست عام ١٩٦٩ فضلا عن مسؤولية ديوان الرقابة المالية ومجلس المعايير المحاسبية والرقابية في نشر أنظمة المحاسبة والتدقيق ودراسة ووضع المعايير المحاسبية والرقابية وإبداء الرأي في مشاريع قوانين والأنظمة المحاسبية والرقابية(١٧)، ويمكن ان يتم توضيح التشكيل والمهام والتمويل للجهات المسؤولة عن مهنة المحاسبة في العراق ضمن الجدول الآتي :

جدول رقم (٢) الجهات المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة بالعراق

ت	الجهة المسؤولة عن المهنة	التشكيل	المهام	التمويل
١-	نقابة المحاسبين والمدققين	٩- اعضاء بضمنهم النقيب ونائبه لهم خدمة لاتقل عن ١٥ سنة -الاعضاء ممارسين للمهنة لا تقل خدمتهم عن عشرة سنوات - فروع النقابة في المحافظات تشكل من خمسة اعضاء بضمنهم الرئيس لكل فرع شرط ان لاتقل خدمة العضو عن خمسة سنوات	- رفع المستوى المهني للمحاسبين والمدققين - تنظيم قواعد مزاوله المهنة - التنسيق مع الهيئات ذات العلاقة	-بدلات الاشتراك - رسم تسجيل الممارسين -المنح والتبرعات -رسوم منح أجازات المكاتب -أرباح المشاريع الاستثمارية
٢-	مجلس المعايير المحاسبية والرقابية	- رئيس ديوان الرقابة المالية - اعضاء مجلس الرقابة المالية - مدير دائرة المحاسبة في وزارة المالية -مدير عام الهيئة العامة للضرائب -مدير عام سوق بغداد للأوراق المالية -مدير عام دائرة التخطيط الاقتصادي -مدير عام دائرة تسجيل الشركات -مدير عام الدائرة الاقتصادية في وزارة الصناعة -ممثل من وزارة التعليم العالي -مدير عام دائرة الإحصاء والأبحاث في البنك المركزي -ممثل عن نقابة المحاسبين والمدققين	-دراسة ووضع المعايير المحاسبية والرقابية -تطوير وإقرار المعايير -إبداء الرأي في مشروعات القوانين والأنظمة المحاسبية والرقابية -اقتراح تعديلات على التشريعات المحاسبية -المشورة الفنية في الأمور المحاسبية والرقابية -التنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة داخلية وخارجية	- موازنة من ديوان الرقابة المالية
٣-	ديوان الرقابة المالية	مجلس الرقابة المالية يتكون من (رئيس الديوان فضلا عن وكلاء عدد ٢ و ٦ رؤساء دوائر تدقيقية)	--فحص وتدقيق معاملات الإتفاق العام - ابداء الرأي في القوائم - رقابة وتقييم الاداء -تقديم الدعم في مجالات المحاسبة والرقابة - نشر أنظمة الرقابة	موازنة الدولة

المصدر إعداد الباحثان

أما بالنسبة الى الجهات المسؤولة عن تنظيم ورقابة مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية فهي تتمثل بمجلس الرقابة العامة OVSBS والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ومجلس قواعد ومعايير المحاسبة المالية (FASB) ويمكن تلخيص التشكيل والمهام والتمويل لهذه الجهات كما يلي:-

جدول رقم (٣) الجهات المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية

ت	الجهات المسؤولة عن المهنة	التشكيل	المهام	التمويل
١-	مجلس الرقابة العامة الأميركي OVSBS	خمسة اعضاء يتم اختيارهم من قبل مكتب المحاسب العام اثنان منهم ممارسين سابقين(توقفوا عن ممارسة المهنة ٥ سنوات على الأقل)	تسجيل شركات المراجعة إصدار وتبني معايير المراجعة الرقابة النوعية السلوك المهني فحص أعمال شركات المراجعة	- رسوم تسجيل شركات المحاسبة - نسبة تحدها لجنة الاوراق المالية تحصل من الشركات المسجلة في الأسواق المالية
٢-	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA	٢٣ عضوا (١٦ منهم من الولايات و٣ من الشخصيات العامة ذات التخصص والاهتمام)	- تنظيم أمور المهنة - تقديم برامج التأهيل - تقديم إرشادات عملية ومحاسبية - التنسيق مع الهيئات الدولية	- اشتراكات - إصدارات - مؤتمرات - تبرعات
٣-	مجلس معايير المحاسبة المالية FASB	- سبعة اعضاء متفرغين أربعة منهم محاسبين مزاولين للمهنة و٣ من ذوي التأهيل العلمي والعمل في مجال المحاسبة والتقارير المالية يتم تعيينهم من قبل مؤسسة المحاسبة المالية FAF	- إعداد المعايير المحاسبية - تحسين منفعة التقارير - المساهمة في وضع المعايير الدولية	- مؤسسة المحاسبة المالية FAF المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية

المصدر من إعداد الباحثين

يتضح مما سبق ان للمنظمات المهنية المسؤولة والدور الكبير في تطوير مهنة المحاسبة ورفع كفاءة اداء المحاسبين ويتجلى ذلك من خلال مسؤوليتها عن تنظيم أمور المهنة وإصدار المعايير وتقديم الإرشادات والتنسيق مع الهيئات المهنية الأخرى ذات العلاقة كهيئة الاوراق المالية وغيرها، فضلا عن رقابتها لأداء المحاسبين المهنيين للوصول الى أفضل خدمة تقدم الى مستخدمي البيانات المالية.

المحور الثالث الجانب التطبيقي

بغية تحقيق البحث أهدافه فقد تم تصميم استمارة استبانته تضمنت محاورها الرئيسية مقومات مهنة المحاسبة(الاطار الفكري، المعايير المحاسبية والرقابية، سلوك وأداب المهنة، التعليم المحاسبي) وقد وزعت الاستمارات على المحاسبين أكاديميين ومهنيين، والجدول التالي يبين عدد الاستمارات الموزعة والمستلمة.

جدول رقم (٤) الاستمارات الموزعة والمستلمة

الاستمارة	الموزعة	المستلمة	الصالحة	النسبة
المحاسبون الأكاديميون	٦٨	٥٤	٥٣	٣٣%
المحاسبون المهنيون	١٦٢	١٢٤	١٠٧	٦٧%
المجموع	٢٣٠	١٧٨	١٦٠	١٠٠%

جدول رقم (٥) يبين التحصيل العلمي وسنوات الخبرة لعينة البحث

سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٩-٥	١٤-١٠	١٩-١٥	٢٠ فأكثر	المجموع
دكتوراه				٨	٩	١٧
محاسب قانوني				٩	٨	١٧
ماجستير			٦	١٢	١٨	٣٦
دبلوم عالي				٩	٢١	٣٠
بكالوريوس	٣	١٢	٨	١٧	٢٠	٦٠
المجموع	٣	١٢	١٤	٥٥	٧٦	١٦٠

يوضح الجدول أعلاه ان العينة المستهدفة لها الخبرة سواء في مجال العمل الأكاديمي او المهني إذ ان ١٣١ من أفراد العينة والتي تمثل ٨١% لهم خبرة في مجال العمل أكثر من ١٥ سنة وهذا يعطي مؤشراً على إدراك عينة البحث لمقومات المهنة وتأثيرها في أدائها.

يمثل الجدول (٦) الأوساط الحسابية والانحراف المعياري والتباين لمتغيرات البحث الأساسية إذ يظهر بشكل إجمالي اتفاق آراء عينة البحث فيما يخص مساهمة مقومات مهنة المحاسبة في رفع كفاءة ومهارات المحاسبين ومقدرتهم في قراءة وتفسير البيانات المالية بغية توصيل رؤية واضحة الى جميع مستخدمي تلك البيانات، كما يظهر الجدول ان المحاسبين الأكاديميين أكثر تأكيداً على ان الاطار الفكري للمحاسبة والتعليم المحاسبي هما العاملان الأكثر مساهمة في رفع كفاءة المحاسبين.

جدول رقم (٦) الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات الأساسية

التفاصيل	الانحراف		الوسط الحسابي		التباين
	أكاديميون	مهنيون	أكاديميون	مهنيون	
الإطار الفكري	٤,١٤٤	3.989	٠,٤٢١	0.450	٠,٢١١
المعايير المحاسبية والتدقيقية	٣,٨٩٨	3.680	٠,٥٤٢	0.617	٠,٤٢٣
سلوك وأداب المهنة	٣,٩٧١	3.654	٠,٦٧١	0.621	٠,٤٠٤
التعليم المحاسبي	٤,٢٢١	3.853	٠,٤٣٥	0.505	٠,٣٥١

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية مناقشة نتائج عينة البحث

يوضح الجدول رقم (٧) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة البحث فيما يخص مساهمة الاطار الفكري للمحاسبة في بلورة الأطر والمفاهيم المحاسبية وجعلها دليلاً يسترشد به في بناء المعايير المحاسبية والرقابية

وفي تطوير التطبيقات المحاسبية ومساهمتها في زيادة مقدرة المحاسب في تفسير وتحليل البيانات المالية. وفقا لذلك فقد جاءت إجابات الفئتين من المحاسبين متفقتة على مساهمة الاطار الفكري للمحاسبة في توجيه المهنة وبناء قدرات المحاسبين بما يؤمن الوصل الى بيانات ذات جودة تمكن مستخدميها من الاسترشاد بها في عملية اتخاذ القرارات، وتؤكد الإجابات قبول الفرضية.

جدول رقم (٧) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لعينة البحث عن مساهمة الاطار الفكري للمحاسبة

ت	التفاصيل	الوسط الحسابي		الانحراف المعياري	
		أكاديميون	مهنيون	أكاديميون	مهنيون
١	يمثل الإطار الفكري للمحاسبة نظاماً متكاملًا من اهداف وأسس يتم بموجبها وصف طبيعة ومهام ومحددات المحاسبة	٤,١	٤,٠١	٠,٥٧	٠,٦٢
٢	ان الافتراضات والمفاهيم والمبادئ تمثل إطارا فكريا مرجعيا يمكن من خلالها تقييم الممارسات المحاسبية	٤,٢١	٤,١٧	٠,٤١	٠,٧٥
٣	يستخدم الإطار الفكري مرشدا في تطوير التطبيقات المحاسبية	٣,٧٦	٣,٤٢	٠,٤٣	٠,٥٢
٤	يستخدم الإطار الفكري مرشدا في تحديد السياسات والطرق المحاسبية الواجبة التطبيق للقياس والإفصاح	٣,٧٩	٣,١٣	٠,٤١	٠,٤٨
٥	أن وجود هيكل من الأهداف والمفاهيم المحاسبية يمكن من إعداد معايير وإجراءات محاسبية متناسقة	3.81	٣,٢٩	٠,٣٩	٠,٧٩
٦	يساعد الإطار الفكري على إيجاد الحلول العملية للمشاكل التطبيقية المستحدثة التي تواجه المحاسب	3.68	٣,٣٢	0.49	٠,٦٤
٧	يسهم الإطار الفكري في زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية في موضوعية المعلومات المالية التي يوفرها المحاسب	4.23	٤,١٥	0.43	٠,٤٩
٨	يسهم الإطار الفكري في زيادة مقدرة المحاسب على تفسير وتحليل المعلومات المالية	4.19	٣,٩٦	0.39	٠,٧٣
٩	تساهم المكونات الثلاثة للإطار الفكري للمحاسبة في زيادة المعرفة المحاسبية	4.17	٣,٧٧	0.38	٠,٦٩
١٠	يسهم المستوى الأول للإطار الفكري على معرفة اهداف الإبلاغ المالي	3.99	٣,٥٩	0.65	٠,٥٥
١١	يسهم المستوى الثاني للإطار الفكري على معرفة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	3.95	٣,٩٨	١0.4	٠,٤٣

يمثل الجدول رقم (٨) إجابات عينة البحث عن مدى مساهمة المعايير المحاسبية والتدقيقية كدليل يسترشد به لقياس الأحداث وتقييم نوعية العمل، ومساهمته في رفع كفاءة المحاسبين وتوفير معلومات محاسبية أكثر دقة وملائمة وموثوقية. وعند تفحص الأوساط الحسابية والانحراف المعياري لفنتي العينة، يتضح ان هناك شبه اتفاق تام على الإجابة مع العرض بأن المحاسبين المهنيين (القطاع العام والخاص) كانوا أكثر تأكيداً بان للمعايير المحاسبية والتدقيقية مساهمة فاعلة في رفع كفاءة المحاسبين من خلال استرشادهم بها وجعلها دليل عمل والالتزام بتطبيقها يؤدي الى الحصول على بيانات أكثر ملائمة وموثوقية، وبما يؤيد صحة الفرضية.

جدول رقم (٨) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعينة البحث عن مساهمة المعايير المحاسبية والتدقيقية في اداء المحاسبين

ت	التفاصيل	الوسط الحسابي		الانحراف المعياري	
		أكاديميون	مهنيون	أكاديميون	مهنيون
١	يمثل المعيار المرشد الأساسي للمحاسب لقياس العمليات والاحداث التي تؤثر عن المركز المالي للمنشأة	٤,٤٥	4.02	٠,٣٧	0.41
٢	يسهم المعيار في تقييم نوعية وكفاءة العمل وتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية	٤,٠٣	3.81	٠,٥١	0.39
٣	ان غياب المعايير سوف يؤدي الى الاعتراف باستخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة	٤,١٢	3.72	٠,٤٩	1.03
٤	ان غياب المعايير سوف يؤدي الى صعوبة في اتخاذ القرارات من قبل المستفيدين	٣,٧٤	3.26	٠,٦٢	0.84
٥	يسهم المعيار في التخطيط والمتابعة على المستوى الرقابة على الاداء	٣,٩٣	4.25	٠,٣٩	0.44
٦	يسهم المعيار في عدالة البيانات المالية والاعتماد عليها	٤,١٩	4.01	٠,٥٢	0.59
٧	يسهم المعيار في تسهيل عمل المحاسبين عند بيع وشراء المؤسسات واندماجها	٤,٣١	4.05	٠,٦٣	0.57
٨	يسهم المعيار في زيادة نشاط اسواق الاوراق المالية	٣,٩٨	3.51	٠,٥٣	0.5
٩	يسهم المعيار في تطوير التنظيم الداخلي للمؤسسة	٣,٠٢	2.93	٠,٨٨	1
١٠	يسهم المعيار في تطوير نظام المعلومات المالية في المؤسسة	٣,٨٧	3.49	٠,٥٤	0.5
١١	يسهم المعيار في اعادة الثقة بالنسبة للمستثمرين	٣,٦٥	3.19	٠,٧٥	0.85
١٢	يسهم المعيار في ضمان الحصول على معلومات مالية صادقة وقابلة للمقارنة	٤,٢١	3.92	٠,٦٢	0.28

مثلما ان السمات المميزة لمهنة المحاسبة هي قبول هذه المهنة مسؤولية العمل لتحقيق الصالح العام، ومن ثم فإن مسؤولية المحاسب تتعدى مجرد تلبية رغبات الزبائن من اجل تحقيق الصالح العام التزاما بالقواعد الأخلاقية لهذه المهنة، فقد جاءت إجابات فنتي عينة البحث بما يؤيد صحة الفرضية في مساهمة قواعد السلوك وآداب المهنة لرفع كفاءة اداء المحاسبين، ويتضح ذلك من خلال الأوساط الحسابية الموضحة في الجدول رقم ٩ وبالخصوص السؤال رقم (٣ و ١٠)، إذ كانت الأوساط الحسابية تمثل الأعلى بين الأوساط الحسابية الأخرى.

جدول رقم (٩) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعينة البحث عن مساهمة قواعد السلوك وآداب المهنة في اداء المحاسبين

التفاصيل	الوسط الحسابي		الانحراف المعياري:
	أكاديميون	مهنيون	
تمثل قواعد السلوك المهني دليلاً يستدل به أعضاء المهنة على السلوك الأخلاقي السليم	3,89	3.51	0,61
يسهم الالتزام بقواعد السلوك المهني في وضع التصرفات والسلوكيات اللا سيما لأعضاء المهنة واستمرار عملهم	3,02	3.48	0,54
يسهم الالتزام بقواعد السلوك المهني في رفع مكانة المهنة وأعضائها ومهامها في نظر الآخرين	3,09	4.06	0,64
يسهم الالتزام بقواعد السلوك المهني في تنمية روح التعاون بين أعضاء المهنة من محاسبين ومدققين	3,29	3.99	0,45
يسهم الالتزام بقواعد السلوك المهني في رعاية المصالح المادية والمعنوية والادبية لأعضاء المهنة	3,94	4	0,74
يسهم الالتزام بقواعد السلوك المهني في بث الطمأنينة والثقة في نفوس المستفيدين من خدمات أعضاء المهنة	3,84	3.54	0,61
يسهم الالتزام بقواعد السلوك المهني بتجرد أعضاء المهنة المصالح الشخصية	2,96	3.02	0,74
يسهم الالتزام بقواعد السلوك المهني بان يتمتع أعضاء المهنة بالاستقلالية والحيادية في اداء اعمالهم	3,87	3.64	0,49
يسهم الالتزام بقواعد السلوك المهني بان يتمتع أعضاء المهنة بالنزاهة والعناية المهنية المطلوبة في ابداء الراي	3,36	3.58	0,73
يسهم الالتزام بقواعد السلوك المهني في رفع مستوى الاداء المهني لأعضاء المهنة	4,21	3.72	0,59

يتضح من الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية الظاهرة في الجدول رقم (١٠) بأن أفراد العينة قد أكدوا بأن للتعليم المحاسبي أهمية كبيرة في رفع كفاءة اداء المحاسبين، كما يظهر الجدول بأن فئة المحاسبين الأكاديميين قد شددت بشكل كبير على المساهمة الفاعلة للتعليم المحاسبي في رفع كفاءة اداء المحاسبين، كما ان الأوساط الحسابية تؤكد بان للتعليم المحاسبي تأثيراً في التزام المحاسبين بمقومات المهنة الأخرى (مثل التزامهم بتطبيق المعايير المحاسبية والتدقيقية والتزامهم بقواعد السلوك وآداب المهنة) وبما يؤيد صحة الفرضية.

جدول رقم (١٠) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعينة البحث عن مساهمة التعليم المحاسبي في رفع كفاءة المحاسبين.

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي		التفاصيل	
	أكاديميون	مهنيون		
0.42	٠,٤٧	4.01	٤,٤٢	١ يسهم التعليم المحاسبي في بناء التراكم المعرفي لدى اعضاء المهنة
0.34	٠,٣١	3.98	٤,٢٢	٢ يسهم التعليم المحاسبي في تطوير اداء المحاسبين و تمكينهم من تطبيق المعايير المحاسبية
0.76	٠,٦٢	4.46	٤,٠٥	٣ يسهم التعليم المحاسبي في توفير الحد الادنى من المعرفة المحاسبية لمزاولة المهنة
0.28	٠,٣٢	4.08	٤,١١	٤ يسهم التدريب المهني بعد التعليم الجامعي إكساب مزاولي المهنة الخبرة اللازمة للممارسة المهنة
0.85	٠,٨٥	3.21	٣,٠٢	٥ ان رفع المستوى المهني لاعضاء المهنة مسؤولية نقابة المحاسبين والمدققين
0.66	٠,٧٢	3.53	٣,٤٤	٦ يسهم التعليم المحاسبي في تطوير مستوى الاعضاء والتزامهم بتطبيق المعايير المحاسبية
0.68	٠,٥٦	3.51	٣,٨٩	٧ يسهم التعليم المحاسبي في رفع كفاءة الاعضاء والتزامهم بقواعد السلوك المهني
0.35	٠,٤٩	4.14	٤,٥٢	٨ ان الدورات والتدريب المستمر تسهم في تحسين اداء اعضاء المهنة
0.43	٠,٥٩	3.77	٤,١٨	٩ يسهم اختبار اعضاء المهنة الى رفع كفاءتهم ويدعم استقلاليتهم
0.49	٠,٣٨	3.94	٤,٠١	١٠ ان وضع برامج تدريبية متخصصة يسهم في تطوير كفاءة المحاسبين والمدققين
0.41	٠,٥٣	3.79	٤,٣٢	١١ ان تطوير المناهج التعليمية بما يتلاءم واحتياجات السوق وإدخال طرق تعليمية معتمدة على التطبيق العملي يسهم في تقليل الفجوة بين النظرية والتطبيق
0.39	٠,٤٩	3.81	٣,٩٨	١٢ ان وضع برامج تدريبية سائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات يسهم في رفع كفاءة اعضاء المهنة

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

- ١ - ان حرص مهنة المحاسبة على تطوير ورفع مستوى الكفاءة والممارسة والسلوك المهني لأعضائها يعدّهم الجهة التي تعمل على تزويد جميع الأطراف بما فيهم المستثمرون بالمعلومات اللازمة والساندة لاتخاذ القرارات تتطلب ان تتظافر جهود جميع الجهات المسؤولة عن مهنة المحاسبة (منظمات مهنية وحكومية ومؤسسات تعليمية) فضلا عن التشريعات والقوانين والتعليمات اللازمة لتنظيم المهنة.
- ٢ - أن العمل على رفع أداء وكفاءة المحاسبين من اجل توفير معلومات ذات تأثير يتطلب من مهنة المحاسبة ان تعمل على الدفع باتجاه تماسك وترابط مقومات هذه المهنة والتي تتمثل بـ (الإطار الفكري، المعايير المحاسبية والرقابية ، قواعد السلوك وآداب المهنة، التعليم المحاسبي) وإلزام المحاسبين بالعمل وفقا لها.
- ٣ - تمثل مؤسسات التعليم الجهة المسؤولة عن إعداد محاسبين مؤهلين بالمهارات العلمية التي تمكنهم من موازلة المهنة، وذلك من خلال تبنيها لمناهج وأساليب تعليمية تحاول من خلالها رفق سوق العمل بالحد الأدنى من متطلبات المحاسب الكفاء، في الوقت الذي تتغيب فيه المنظمات المهنية عن هذا الدور.
- ٤ - تختلف الجهات المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة في العراق من أذ التشكيل والتمويل والمهام عن الدول الأخرى، أذ تغلب عليها صفة التوجه الرسمي الحكومي، مما جعل المهنة أسيرة للتعليمات والقوانين الحكومية وانعدام صفة الإبداع في ممارستها.

ثانياً: التوصيات

- ١ - لما كان الحصول على شهادة جامعية أولية لا يكفي لممارسة المهنة، وإنما يجب أن يكتسب المحاسب الخبرة اللازمة قبل قيامه بالممارسة العملية(التوظيف في حقل العمل)، لذا ينبغي على الجهات المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة ضرورة حصول طالبي موازلة المهنة على تدريب مهني لمدة زمنية معينة لضمان اكتساب الخبرة التي تمكنهم من ممارسة المهنة على الوجه اللائم.
- ٢ - ما دام العراق مقبلاً على توسيع قاعدة الاستثمار سواء منه المحلي او الأجنبي وعليه لابد من توسيع قاعدة المسؤولية عن تنظيم مهنة المحاسبة لتمكينهم من إصدار معايير محلية ملائمة للبيئة العراقية ومرادفة للمعايير الدولية.
- ٣ - ضرورة تركيز المسؤولين عن المهنة (المنظمات المهنية) على قواعد السلوك وآداب المهنة وإصدار اللوائح اللا سيما بها وإجبار المحاسبين التمسك والعمل بها لضمان الشفافية وجودة البيانات المالية.
- ٤ - ضرورة ان تأخذ المنظمات التعليمية على عاتقها إدخال الجوانب السلوكية والمعايير المحاسبية والرقابية الدولية والمحلية كمواضع ضمن المناهج الدراسية.
- ٥ - ما دام العراق متجه باستخدام الحكومة الالكترونية في جميع مجالات حقل العمل، وعليه فأن هناك ضرورة لقيام مؤسسات التعليم المحاسبي بتحديث مناهجها وإدخال التعليم الالكتروني وبما يتلاءم مع البيئة العراقية.

المصادر

- ١- القشي ظاهر والعبادي هيثم - أثر تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٠٧ (جامعة فلاديليفيا)
- ٢- زيود لطفي ، قيطيم حسان و فؤاد نغم أحمد مكية* دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار - مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد ٢٩ العدد ١ ٢٠٠٧
- ٣- موسى (عبد الشكور عبد الرحمن موسى) أهمية البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقات الإنتاجية. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ٢٠٠٥
- ٤- هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي www.gccao.org
- ٥- منتدى معايير المحاسبة الدولية <http://infotechaccountants.com>
- ٦- الالوسي، حازم هاشم، الطرق الى علم المراجعة والتدقيق، الجامعة المفتوحة/طرابلس - ليبيا ٢٠٠٣، ٩٤
- ٧- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين <http://www.socpa.org.sa>
- ٨- ألرحيلي، عوض سلامة، أطار مقترح لتطوير المحاسبة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من منظور شامل، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الاول، نوفمبر ١٩٩٧،
- ٩- ديوان الرقابة المالية، دائرة الشؤون الفنية والإدارية أيار ٢٠٠٥
- ١٠- دليل المحاسبين <http://www.jps-dir.com/forum>
- ١١- - الرجبي، محمد، دراسة أسس قبول الطلبة وأدائهم في قسم المحاسبة بالجامعات الأردنية، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد ١٠ العدد ٤ ١٩٩٤
- ١٢- Miller G. S. Bushee, B. J. and Bradshaw (Accounting choice, Home Bias, and US Investment in non US Firm) Journal of Accounting Research Vol. 42 issue December 2004
- 13- - Sterling, R.R. Accounting Research, Education and Practice, Journal of Accountancy vol 52 No. 6 2001
- 14- - Scott, G.M. Accounting and developing nation, international Accounting Studies Institute University of Washington 1970
- 15- - Smith, J.M. & Usry, M. F. Changes in accounting education , Journal of accounting Education, vol. 7, 1989 pp 1-7
- 16- - Holzer H.P. & Chandler, J.S., A system approach to accounting in developing a countries, management international Review vol. 21, No4, 1981
- 17- - Perara, M.H.B., Accounting in developing Countries A case for Localized uniformity, The journal of the British Accounting association Vol. 21, No. 2 June 1989
- 18- Boer, G.B. Management Accounting Education Yesterday, Today And tomorrow, Social Science Research Network Electronic Library, Html, Issues in Accounting Education, vol. 15, No 2 May 2000

(www.IFAC.org/store/category.tml?category=Education/ ,October,2003)

